الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى إضافة مادة جديدة إلى المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ (نظام وتنظيم الدفاع المدني)

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إضافة مادة جديدة إلى المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ (نظام وتنظيم الدفاع المدني)

للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت فيه: ٢٠٢٤/٩/١٠

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إضافة مادة جديدة إلى المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ (نظام وتنظيم الدفاع المدني)

مادة وحيدة:

أولا: يضاف إلى الفصل الرابع من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ (نظام وتنظيم الدفاع المدني) مادة جديدة تلي المادة ٢٠ برقم ٢٠ مكرر ١ التالي نصها:

تطبق على العاملين في المديرية العامة للدفاع المدني، المنصوص عنهم في المادة ١٨ من هذا القانون، الأحكام المنصوص عليها في المواد ٩٤، ٩٥، ٩٦ و٩٧ من المرسوم الاشتراعي ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ (قانون الدفاع الوطني)، باستثناء الفقرة ١٠ من المادة ٩٤ والاحكام المتعلقة بمؤسسة التعاضد.

لتطبيق هذه المادة يحتسب الحد الأدنى الرسمي للأجور بمثابة راتب شهري لكل من المكلف الظرفي من الأهالي والمساهم أو المتطوع الاختياري.

ثانياً: تؤمن التكاليف المالية لتغطية مستحقات عام ٢٠٢٤ من احتياطي الموازنة، وتدرج للأعوام المقبلة الأموال المقدرة لتغطية هذه التكاليف في موازنة وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للدفاع المدني.

ثالثاً: يطبق هذا القانون اعتباراً من ٢٠٢٤/١/١.

بيروت فيه: ٢٠٢٤/٩/١٠

الاسباب الموجبة

ولما كانت التجربة في لبنان قد بينت بشكل واضح ومتكرر منسوب الخطر المحدق به والذي يتأتى أولاً من العدو الاسرائيلي، بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي تكون آثارها متفاقمة في لبنان عادة نتيجة ضعف الامكانيات، وهذا ما شاهدناه في الفترات السابقة.

ولما كان ضعف الامكانات والنقص في المعدات ينعكس على الجهاز البشري للمديرية العامة للدفاع المدني، فيلقي على عاتقه اعباء اضافية كثيراً ما تكون مضنية وخطرة.

ولما كان عناصر الدفاع المدني كثيراً ما يندفعون لتلبية واجبهم سواء كانوا من عديد المديرية أم من المكلفين والمتطوعين، وقد رأينا بينهم إصابات متفاوتة وصل كثير منها إلى حد الاستشهاد، آخرها ما يحدث نتيجة العدوان الاسرائيلي الذي لا يقيم أي اعتبار لقواعد قوانين الحرب ولا للمعاهدات الدولية.

ولما كان من الضروري ان تؤمن القوانين العدالة والمساواة بين الجميع وحفظ أي حق من حقوق المواطن مهما كانت طبيعة عمله في مؤسسات الدولة، سيما إذا كانت لها المخاطر والأعباء عينها.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى أتينا باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره في أقرب وقت.

بيروت فيه: ٢٠٢٤/٩/١٠